

قرار أميري رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢
بتعديل تشكيل المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار*

نحن حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر،
بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل، وبخاصة على المادة (٢٣) منه،
وعلى القرار الأميري رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار،
وعلى الأمر الأميري رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ بتعديل تشكيل مجلس الوزراء،
قررنا ما يلي:

مادة (١)

يضاف وزير الاقتصاد والتجارة إلى عضوية المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار.

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار. ويعمل به من تاريخ صدوره. وينشر
في الجريدة الرسمية.

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٥ / ١١ / ١٤٢٢ هـ
الموافق : ٢٩ / ١ / ٢٠٠٢ م

* الجريدة الرسمية العدد الرابع في ٣٠ مارس / ٢٠٠٢ م